مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الإسلام والديمقراطية الليبرالية: لمحة تاريخية

تأليف:
برنارد لويس

ترجمة:
عبد الباسط منادي إدريسي

2023

- **ترجمة**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 20 أكتوبر 2023

جميع الحقوق محفوظة © 2023

الإسلام والديمقراطية الليبرالية:
لمحة تاريخية[1]

تأليف: **برنارد لويس**

ترجمة: **عبد الباسط منادي إدريسي**

1 - مصدر المقال:

«International Forum for Democratic Stduies», 13 October 1995

مستخلص

انطلاقاً من تعريف صامويل هنتينغتون للديمقراطية ممارسة ومناسبة لاختيار التمثيل السياسي للشعوب لمرتين على الأقل على التوالي، يقدِّم برنارد لويس جرداً لأنظمة السلطة السياسية في العالم الإسلامي من المغرب غرباً إلى إندونيسيا شرقاً.

إن تركيا حسب لويس هي الاستثناء الديمقراطي الوحيد، على الرغم من هنات ديمقراطيته الفتية، الذي يصح وسمه بالديمقراطي، فممالك الخليج أتوقراطيات تقليدية غير واعدة، بينما تقع دول شبيهة بها في وضع أفضل، وتتسم دائما حسب لويس بتسارع وتيرة التحديث، وهذه دول كالمغرب ومصر والأردن، وهي إلى حد بعيد شبيهة بدول آسيا الوسطى.

هذا بينما تتذيل سوريا والعراق ترتيب الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي من حيث فرص التغيير نحو الديمقراطية. ولعل الوضع الحالي للدولتين المذكورتين أكبر دليل على حصافة رأي لويس في هذا الصدد، إلا أن وضع العراق اليوم، وهو النتيجة الطبيعية للاجتياح الأمريكي الغاشم وللحصار الذي لحقه، والذي تزامن مع كتابة لويس لهذا المقال، لم يحظيا منه حتى بإشارة، باعتباره فاعلاً خارجيًّا في ظهور المسخ السياسي الذي يدعى اليوم «الدولة الإسلامية».

يسهل في نقاش مقتضب بالضرورة لقضايا مهمة خطر أن يضلُّ المرء عبر سوء الاستعمال وسوء التأويل لبعض الكلمات التي نستعملها. انطلاقاً من هذا ينبغي أن أوضح ما أعنيه أولاً بمصطلحي «الإسلام» و«الديمقراطية الليبرالية».

تستعمل الديمقراطية اليوم ويساء استعمالها كثيراً. إنها تعني الكثير من الأشياء، فضلاً عن أنها ظهرت في أماكن مفاجئة في إسبانيا الجنرال فرانكو، ويونان الكولونيلات، وباكستان الجنرالات، ومفوضي شرق أوروبا، تتبعها عادة نعوت تصفها كـ «الموجهة»، و«الأساسية»، و«العضوية»، و«الشعبية» والتي تستخدم التمييع الكلمة وتحريفها، أو حتى لقلب معناها.

هناك تعريف آخر للديمقراطية يعتنقه هؤلاء ممن يدعون أن الإسلام هو الديمقراطية الأصيلة الوحيدة. هذا الادعاء صحيح تماماً إن تقبل أحدنا فكرة أن الديمقراطية مفترضة مسبقاً من قبل من يدافعون عن هذا الرأي. بما أن هذا الرأي لا يتطابق مع تعريف الديمقراطية الذي اتخذته أساسًا لهذا النقاش، فسأتركه جانباً، لأنه غير متصل بالموضوع لأهداف حالية.

ليس نوع الديمقراطية الذي أتحدث عنه أياً من هذه الأمثلة، أعني بالديمقراطية الليبرالية أساساً المنهج العام لاختيار الحكومات وزوالها، وهو المبدأ الذي تطوّر في إنجلترا وانتشر بعد ذلك بين الشعوب الناطقة بالإنجليزية وما بعدها.

فرض المنتصرون في الحرب العالمية الثانية سنة 1945 الديمقراطية البرلمانية على قوى المحور الثلاث الأساسية مازال هذا التقليد في الدول الثلاث، ويعتبر غير مستقر ربما في واحدة. لم تواجه أي واحدة منها أزمة حادة ورتت بريطانيا وفرنسا، من ضمن الحلفاء أنواع ديمقراطيتهم إلى مستعمراتهم السابقة مع نسب نجاح مختلفة خلال تراجع الإمبراطورية ما بعد الحرب.

على الأرجح، وحسب حكم التجربة التي من خلالها يمكن لأحدنا أن يحكم على حضور نوع الديمقراطية الذي أعنيه يأتي القول الفصل لصامويل هنتينغتون S. Huntington الذي يفيد بأنه يمكنك أن تنعت بلداً بـ«الديمقراطي» عندما يكون قد قام بتغييرين متتاليين سالمين للحكومة عبر انتخابات حرة. يلغي هنتينغتون أنظمة تتبع الإجراء الذي سماه ملاحظ حصيف «رجل واحد صوت، واحد مرّة واحدة» عبر تحديد انتخابين. لذا أعتبر أن الديمقراطية تعني دولة حيث يمكن تغيير الحكومة عبر الانتخابات ضداً على واحدة حيث تُغيّر الانتخابات من قبل الحكومة.

يميل الأمريكيون إلى أن يروا الديمقراطية والملكية مصطلحين متناقضين. لكن في أوروبا اجتازت الديمقراطية عتبات أفضل في الملكيات الدستورية أكثر منها في الجمهوريات. من المفيد جرد لائحة باسم البلدان في أوروبا حيث تطورت الديمقراطية بقدم واثقة ودون مقاطعة عبر زمن طويل، وحيث هناك إمكان أن تستمر في

مسارها في المستقبل المنظور. لائحة هذه البلدان قصيرة، وواحدة منها فقط ملكية. الاستثناء الوحيد هو سويسرا الشبيهة بالولايات المتحدة، في كونها حالة خاصة بسبب ظروف خاصة تعطل سير الديمقراطية وانعكس وانحرف في الجمهورية الفرنسية المؤسسة من قبل ثورة لأكثر من قرنين مرات عديدة. ويبقى السجل في معظم جمهوريات أوروبا الأخرى وكذلك في باقي العالم أسوأ دون مقارنة ربما هنالك في هذه الأمثلة بعض الدروس للشرق الأوسط، حيت مبدأ السلالة الحاكمة ما زال قوياً جداً. تُعتبر المملكة العربية السعودية عربية وإسلامية محضة بين دول الشرق الأوسط، وتستمد اسمها وهويتها من السلالة الحاكمة المؤسسة. كذلك كانت الإمبراطورية العثمانية هي الإمبراطورية الأحدث والأكثر ديمومة بين كل الإمبراطوريات الإسلامية. حتى القادة الراديكاليين التوربين كحافظ الأسد في سوريا وصدام حسين في العراق يحاولون جاهدين ضمان خلف أبنائهم لهم. قد تحقق الديمقراطية نتائج أفضل وتتقدم بوتيرة أحسن بصحبتها وليس بدونها في ثقافة سياسية حيث تتواتر الشرعية السلالية.

ماذا عن اللفظ الآخر «الإسلام»؟ لديه أيضاً م معان متعددة، تعني الكلمة في معنى أولي ديناً، أي نظام اعتقاد وعبادة وشعائر ومثل عليا وأفكار، وينتمي الإسلام إلى عائلة الديانات التوحيدية ذات الكتاب، والتي تتضمن اليهودية والمسيحية. ويعني الإسلام في معنى تان الحضارة كلها التي نمت تحت ظل ذلك الدين: شبيهة شيئاً ما بلفظ «النصرانية» الذي كان جارياً ذات زمن.

عندما نتحدث نحن في الغرب عن الفن المسيحي نعني فنا نذرياً، فناً دينياً. إن تحدثنا عن الفن الإسلامي نعني، ضدّاً على ذلك، أيّ فنّ أنتج من قبل المسلمين أو غير المسلمين داخل الحضارة الإسلامية. يمكن لأحدنا فعلاً أن يتحدث عن علم الفلك الإسلامي والكيمياء الإسلامية والرياضيات الإسلامية، ويعني بذلك الفلك والكيمياء والرياضيات التي ازدهرت تحت ظل الحضارة الإسلامية ليس هناك فلك وكيمياء ورياضيات «مسيحية» مطابقة.

إن كلا من هذين اللفظين الإسلام بمعنى الدين، والإسلام بمعنى الحضارة، موضوع لاختلافات عديدة. إن تحدثنا عن الإسلام بوصفه ظاهرة تاريخية، فنحن نتحدث عن مجتمع يصل عدد أفراده اليوم إلى أكثر من بليون، معظمهم ينتشر على مساحة واسعة تمتد تقريباً على 10.000 ميل من المغرب إلى مينداناو. لدى هؤلاء المسلمين تاريخ يمتد أربعة عشر قرناً، وهذا هو مجموع خصائص تلات وخمسين دولة ذات سيادة تنتمي حالياً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الصعب جداً لكن ليس بالمستحيل)، لأسباب واضحة، إطلاق تعميم صائب حول واقع بهذا العُمر وهذا الحجم وهذا التعقيد.

حتى إن حددنا حديثنا عن الإسلام دينا، يجب تحديد فروق أساسية أولاً: هناك ما يسميه المسلمون الإسلام العريق والأصيل والمحض المُستمد من القرآن والحديث قبل أن يفسد عبر الارتداد عن الطريق القويم لأجيال لاحقة. ثانياً: هناك إسلام فقهاء الشريعة، فقهاء تراث الفقه الكلاسيكي الإسلامي الثقافي الرائع والثيولوجيا.

وحديثاً هناك الإسلام الجديد كما يطلق عليه الأصوليون، الذين أدخلوا أفكاراً غير معترف بها لا من قبل القرآن أو الحديث ولا من قبل الشعارات الكلاسيكية للدين.

هذه النسخة من الإسلام ليست مطابقة للديمقراطية الليبرالية بوضوح كما يؤكد الأصوليون أنفسهم أولاً، إنهم يمقتون الديمقراطية الليبرالية ويعتبرونها فاسدة، وشكل حكم مفسد إنهم يميلون إلى أن يروها في أفضل الأحوال سبيلاً إلى السلطة لا رُجوع عنه.

التاريخ والتقليد

ماذا عن الاثنين الآخرين: الإسلام التاريخي والإسلام بوصفه نظام أفكار وممارسات وخصائص ثقافية؟

لا أرى من النظرة الأولى إلى السجل التاريخي أيّ شيء مُشجع، إذ تُظهر مناطق ذات أكثرية مسلمة القليل من الديمقراطيات الفاعلة من ضمن ثلاث وخمسين دولة من دول المؤتمر الإسلامي، بالتأكيد تركيا فقط تستطيع اجتياز اختبار هنتينغتون للديمقراطية، وتبقى ديمقراطية مضطربة في مناح عدة. يمكن لأحدنا أن يجد ضمن الدول الأخرى حركات ديمقراطية وتطورات ديمقراطية واعدة في بعض الحالات، لكن لا يمكننا أن نقول عنها إنّها ديمقراطية حقاً، كحال الجمهورية التركية التي تُعد ديمقراطية حالياً.

كان النظام الأكثر حضوراً في العالم الإسلامي عبر التاريخ هو الأُتوقراطية، والتي يجب ألا تفهم على أنها الاستبداد، إذ كان التقليد السياسي المسيطر دائماً تقليد الأمر والطاعة، وبعيداً عن أن يُضعفه، شهد الزمن الحديث تركيزاً في حضور هذه الصيغة أصبحت الحكومات، مع القيود التقليدية على الأتوقراطية الواهنة ومع أجهزة المراقبة الجديدة ووسائل الضغط الجديدة وأساليب استخراج الثروات المتوفرة للحكام من خلال التكنولوجيا والأساليب الحديثة أقل اعتماداً على النوايا الحسنة للعوام أكثر من أي وقت مضى. ويُعدّ هذا صائباً خصوصاً مع الحكومات التي اغتنت بعائدات النفط لن يكون هناك ضغط من أجل التمثيل النيابي بدون حاجة إلى الضرائب.

هناك حقيقة تاريخية وثقافية مثيرة للملاحظة هي غياب مفهوم citizenship «المواطنة». الملاحظ أنه لا يوجد مقابل في العربية أو الفارسية أو التركية لكلمة citizen. فالتعبير القريب المستعمل في كل اللغات المذكورة يعني ابن الوطن نفسه أو «مشترك في الأصل الوطني» وليس له أي دلالة للكلمة الإنجليزية «citizen»، والتي أصلها اللاتيني هو مواطن civis ولديها محتوى الكلمة اليونانية polités، بمعنى واحد مشارك في شؤون المدينة polis، والكلمة غير موجودة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، لأن فكرة citizen بوصفه مشاركًا، و citizenship بمعنى مشاركة لا توجد في هذه اللغات.

يمكننا، على كل حال، أن نتبيّن في الوقت نفسه عناصر في الشريعة والتقليد الإسلاميين يمكنها تطوير شكل أو آخر من أشكال الديمقراطية. فالتراث السياسي الإسلامي غني. تأمل فقهاء الشريعة والفلاسفة ورجال القضاء

وآخرون السلطة السياسية بعناية منذ الأزمنة المبكرة للإسلام، وكذلك الطرائق التي يجب أن تُحصل بها السلطة وكيف تُمارس، وكيف يُمكن مصادرتها، والواجبات والمسؤوليات وكذلك الحقوق والامتيازات للسائدين باسمها.

ولا يستسيغ التقليد الإسلامي الحكم التعسفي. وتعرّف مؤسسة السيادة المركزية من قبل رجال القضاء السنّي في العالم الإسلامي التقليدي، أي الخلافة، بأنها تملك خصائص ذات صيغة تعاقدية وإجماعية تُميز الخلفاء عن المستبدين. كما يُنظر إلى ممارسة السياسة، وتُقدّم، على أساس أنّها تعاقد يخلق روابط الالتزام المتبادل بين الحاكم والمحكوم على الرعية واجب الطاعة وتصريف الأوامر، لكن على الحاكم أيضاً واجبات مشابهة لتلك الموجودة في معظم الثقافات تجاه رعيته.

يمكن للتعاقد أن يُحلّ إذا فشل الحاكم في تحقيق واجباته، أو لم يكن قادراً على الاستجابة. وعلى الرغم من أنّها نادرة إلا أن هناك حالات وقع فيها حل السلطة. هناك إذن عنصر توافق في النظرة الإسلامية التقليدية للحكم أيضاً.

توصف عدة أحاديث نبوية الطاعة باعتبارها فرضًا على الرعية، لكن بعضها يُظهر استثناءات. أحدها عل سبيل المثال يقول: «لا طاعة لمخلوق في معصية» الخالق أي لا تُطيعوا الأمر البشري الذي يخرق القانون الإلهي. يقول حديث آخر مشابه: «لا طاعة في معصية الله[1]» أي إن أمر الحاكم بشيء في محتواه عصيان، ينتفي واجب الطاعة مما يستحق الاهتمام أن مثل هذه الأحاديث النبوية لا تشير فقط إلى الحق في العصيان (كما قد يبدو مألوفاً في الفكر السياسي الغربي) بل العصيان باعتباره واجبا مقدسًا.

عندما ننزل من مستوى المبدأ إلى التاريخ تبدو الصورة مختلفة طبعاً. لكن تبقى النقطة الأساسية سارية هناك عناصر في الثقافة الإسلامية قد تعمل لصالح تطور مؤسسات ديمقراطية.

إحدى المقولات التي تعزى إلى الرسول تقول: «اختلاف أمتي رحمة» بصيغة أخرى، الاختلاف مُرحّب به وليس أمراً مرفوضاً. يتميز هذا الموقف بقبول المسلمين السنة لأربع مدارس فقه إسلامي مختلفة حتى اليوم. يعتقد المسلمون أن الشريعة مُلهمة وموجّهة إلهيّاً. لكن هنا أربعة مذاهب مختلفة جداً فيما يخص القانون. تسمح فكرة أن بإمكان المرء أن يكون متشدداً. حتى في الاختلاف، مبدأ قبول الاختلاف والتسامح المتبادل للاختلافات في الرأي والتي ليست بذلك السوء بالنسبة إلى الحكم البرلماني.

النقطة الأخيرة التي تستحق الذكر في هذا الجرد هي تأكيد الإسلام على خصلتي الكرامة والتواضع. إن للرعية، حتى المتواضع منها كرامة شخصية في النظرة الإسلامية التقليدية، وعلى الحكام مجانبة الغلظة. فحسب التقليد العثماني، عندما يتلقى السلطان رجال الدولة الكبار خلال المناسبات المقدسة يقف للقائهم

1- تغاضى هنا برنارد لويس عن بقية الحديث، ومفاده: «إنّما الطاعة في المعروف»

علامة على احترامه للقانون. عندما يتم تنصيب سلطان على العرش يُستقبل بصيحات تقول «أيها السلطان، كن متواضعاً، فالله أعظم منك.»

تأثير الغرب

كانت علاقة الحضارة الإسلامية للسنوات الألف الأولى من تاريخها بالنصرانية علاقة سيطرة. لم يؤثر ضياع إسبانيا والبرتغال في الهامش الغربي النائي بشكل كبير في أراضي الإسلام المركزية وتم التعويض عنه بتوغل أكثر داخل أوروبا القارية. حتى 1683 كان معسكر العثمانيين أمام أبواب فيينا ذاتها. وكان قراصنة شمال إفريقيا، مبكراً في القرن السابع عشر، يهاجمون الجزر البريطانية في أقصى الشمال، وكذلك كانت السيطرة الإسلامية في أوائل القرن التاسع عشر تتراجع بينما تقوّت تدريجياً السيطرة الأوروبية. بدأ المسلمون، بعد أن وجدوا أنفسهم هدفاً للفتح والاستعمار، يتساءلون أين أخطأنا، فقد كان الإسلام دائماً «ناجحاً في الشؤون الدنيوية». على الضد من مؤسس المسيحية الذي تم صلبه، والذي رأى أتباعه ديانتهم تصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية فقط قروناً بعد أن كانوا قلة مضطهدة، أسس محمد دولة خلال حياته، وكحاكم جمع الضرائب وأقام العدالة وقاد الجيوش وخاض الحرب وعقد السلم.

أقلق المسلمين وضع منافسيهم الذي يتقوّى، وتساءلوا «أين أصابوا؟ وأين أخطأنا؟» وأصبحت الحكومة التمثيلية الدستورية تحت الطلب الجاد. شهد القرن التاسع عشر ظهور المجالس المنتخبة في عدد من الدول الغربية، وكانت الديمقراطية بمعناها الحالي قد بدأت تأخذ شكلها النهائي. بينما شكّ عدد من المسلمين في أن هناك، في هذه الممارسة الغربية والعجيبة، يقع سرّ الرخاء والسلطة الغربيتين، وتمنوا أن ينجح تبني الدساتير وخلق التشريع المنتخب في العالم الإسلامي في إعادة التوازن الحضاري إلى سابق عهده.

لم يكن التعود على الفكرة سهلاً، فبداية لم يُعجب الزائرون المسلمون إلى الغرب بمعظم ما رأوه. كان الوصف المبكر لإنجلترا من قبل رحالة مسلم عبارة عن طُرفة عجيبة لـ«ميرزا أبو طالب خان»، مقيم تركي-فارسي في لوكناو، والذي كان في إنجلترا بين 1798 و1803. شاهد مجلس العموم أثناء عمله، وتعليقاته عليه توضح الكثير. ذكره منظر نواب الأمة في الحكومة والمعارضة وهم جالسون على مقاعدهم يواجهون بعضهم بعضاً عبر الغرفة بالأشجار الملأى بالببغاوات، وهم يزعقون في وجه بعضهم بعضاً، كان ذلك منظراً مألوفاً في بلده .الهند. صُدم عندما علم أن الهدف من المجلس الضّاحُ هو تشريع القوانين. شرح لقرائه أنّ الإنجليز لم يتقبلوا الشريعة الإلهية، وانحدروا إلى مستوى سن قوانينهم حسب تجربة رجال القانون ومتطلبات زمنهم.

كان أدب رحلات لاحق أكثر إيجابية. فمثلاً أُرسلت أول بعثة طلبة مصرية إلى فرنسا سنة 1826، كان قائد البعثة شيخاً من الأزهر، وقد تعلم الكثير (ربما أكثر من معرفته بعنابر طلابه) وكتب كتاباً رائعاً حول باريس. وفيه يناقش المجلس الوطني وحرية الصحافة من بين أشياء أخرى، ولاحظ ملاحظة دقيقة مفادها أن

الفرنسيين عندما يتحدثون عن الحرية فهم يعنون ما يرمي إليه المسلمون عندما يتحدثون عن العدالة. إنّه، مع هذه الرؤية، يضع اليد على الجرح فيما يتعلق بالفرق بين الثقافة السياسية الأوروبية ونظيرتها الإسلامية.

فاستعمال «الحرية» بالنسبة إلى المسلمين مصطلحا سياسيا كان استيراداً جديداً، يعود إلى زمن الثورة الفرنسية ووصول الجنرال نابليون بونابارت إلى مصر في 1798. كان لدى المصطلح قبل ذلك معانٍ قانونية واجتماعية فقط، وكان يعني شرط ألا يكون المرء عبداً العدالة بالنسبة إلى المفكرين المسلمين، كما يعني الشيخ من الأزهر، هي المثال الأعلى المحك الذي يميز عبره الفرد بين الحكم الصالح والفاسد.

مع الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، كان الحكام المسلمون ينظرون إلى الدستور كشيء لا تستطيع أي دولة الاستغناء عنه، كما استغنى النبلاء عن الزي التقليدي وفضلوا عليه المعاطف ذات الأسلوب الغربي وربطات العنق والسراويل. ولذلك على الدولة أن تجعل لنفسها دستوراً ومُشرِّع عين منتخبين بمثابة ضرورات أساسية.

لكن فكرة الحرية هذه التي تفهم على أنّها القدرة على المشاركة في تشكيل الحكم وسلوكه وحتى التخلي القانوني عنه وتعويضه، بقيت غريبة. هذه الفكرة التي تنتمي إلى المنطق الداخلي للدستورية والبرلمانية هي بوضوح مشكل مطروح أمام الأتوقراطيات ذات السلالة الحاكمة، التي بالكاد تتقبلها وتبقي على حالها ذاك. السؤال الحقيقي هو إن كانت الزخارف المؤسساتية الديمقراطية الدستور والانتخابات والبرلمان هي نفسها، أم ستصبح وسائل بإمكان المحكوم أن يستعملها ليصبح له رأي مسموع في شؤون الحكم.

تمت أول انتخابات جادة في العالم الإسلامي لأجل اختيار البرلمان، وهي التي دعا إليها الدستور العثماني سنة 1876 كان المقصود من هذا البرلمان أن يكون مؤسسة مسيطراً عليها، ويمكنها أن تمد السلطان بالشرعية. لكن غرفة النواب طورت طرق عمل تخص النواب. ففي 13 فبراير سنة 1878 ذهب النواب أبعد من ذلك وطالبوا بأن يحضر ثلاثة وزراء إلى الغرفة للدفاع عن أنفسهم ضد اتهامات خاصة وجهت إليهم. في اليوم الموالي، وردا على ذلك، حلّ السلطان البرلمان وأرسل أعضاءه إلى بيوتهم. لم يلتق البرلمان التركي بعد ذلك حتى مرت سنة على الثورة التركية الفتية سنة .1908. لم تدم هذه المرحلة كثيرا حيث أنهى انقلاب عسكري الفترة الفاصلة العاصفة للحكم البرلماني.

منذ ذلك الحين لم تحقق البرلمانية نتائج أفضل في العالم الإسلامي. لم تعد الانتخابات، في معظم الأحيان، طريقة لاختيار الحكومة، بل أصبحت طقساً يُقصد به الشرعنة والترميز إلى خيار سبق وأن تم بطرائق أخرى، شيئاً ما كالتنصيب الرئاسي في الولايات المتحدة، أو تتويج الملك (ة) في بريطانيا. ليست الحال هذه دائماً، هناك فترات فاصلة وحالات حيت تعني الانتخابات شيئاً ما، وقد أصبحت هذه الحالات أكثر اعتياداً في السجل كلما اتجهنا من القرن التاسع عشر إلى العشرين على الرغم من (أو ربما بسبب) عدد الحركات الدرامية في الاتجاه المعاكس.

تصنيف تقريبي للأنظمة

يُحيط تعقيد آخر بلفظ «الحرية» هو إرث الإمبريالية عندما حكم معظم العالم الإسلامي، وليس كله قوى خارجية كانت الحرية تعني بالأساس الاستقلال الوطني الجمعي دون الإحالة على وضع الفرد داخل الجسم السياسي.

إن معظم البلدان في العالم الإسلامي اليوم حرّة من السيطرة الخارجية، لكنّها ليست حرّة داخلياً، لدى المسلمين السيادة، لكن تنقصهم الديمقراطية. هذا النقص المشترك لا يمنع من وجود فروق عميقة بينهم. تحكم البلدان الإسلامية ذات الأغلبية المسلمة (تركيا) كما رأينا سابقاً، كونها الاستثناء الأعظم) من قبل عدد مختلف من النظم التسلطية، والأتوقراطية، والاستبدادية، والطغيانية والكليانية. سيضم تصنيف تقريبي للأنظمة السياسية في العالم الإسلامي خمسة أصناف.

«الأتوقراطيات التقليدية»: تُحيل هذه الفئة على دول كالمملكة العربية السعودية ومشيخات الخليج، حيث الأنظمة ذات السلالات الحاكمة تقوم على الدعائم التقليدية للتعود، والعرف، والتاريخ. هذه الأنظمة متسلطة بحزم في طبيعتها، لكن التقاليد التي تقوم عليها تلزمها كذلك تعتمد شرعية هذه الأنظمة بشدّة على التقبل، والكثير من الضغط المفتوح قد يُهدّم سلطتها. لم تعد دعائمها كما تعود عليها حكامها بعد أن قوّضتها جزئياً أفكار وقوى جديدة. يستعمل الحكام في هذه الدول وسائل حديثة للإبقاء على سلطتهم، لكن هذه الوسائل نفسها، خصوصاً وسائل الاتصال الإليكترونية، متوفرة الآن لمن يفكّر في إسقاط الأنظمة الموجودة.

كانت الثورة الإيرانية التي أزاحت الشاه في 1979 الثورة الإليكترونية الأولى في التاريخ، ولن تكون الأخيرة. لم يكن بمقدور الخميني أن يفعل شيئاً عندما كان في إيران، وكان بإمكانه فعل القليل من العراق القريبة. لكن عندما ذهب إلى باريس وشرع في التسجيل على أشرطة الكاسيت وخاطب الشعب الإيراني عبر جهاز الهاتف ذي تركيب الرقم المباشر الذي أدخله الشاه، وصل عبر ذلك إلى مستمعين كثر، مع نتائج نعلمها جميعاً. يمكن للمحطات الفضائية، وأجهزة الفاكس والبريد الإليكتروني أن تحمل رسائل تقويض السلطة بطرق يصعب منعها أو السيطرة عليها الوسائل التي استعملها الثوار المسلمون ضدّ الشاه، تُستعمل الآن بطرق أكثر تطوراً من قبل من يبحثون عن إزاحة الجمهورية الإسلامية من السلطة. وتستعمل جماعات أخرى معارضة إثنية ودينية وإيديولوجية الوسائل نفسها ضد الأنظمة التي تحكم في بلدانها.

«الأتوقراطيات المُحدثة» modernizing: هذه الأنظمة كالأردن ومصر والمغرب على الخصوص، لديها جذور في الأتوقراطيات التقليدية، لكنها تتقدّم بخُطى واثقة تجاه التحديث والدمقرطة. ولا واحدة منها تفي بحق نعت الديمقراطية الليبيرالية كما شرحناه سابقاً، لكن ليس هناك من بين هذه الدول الثلاث من يمكن عدها أوتوقراطية كاملة أيضاً. تتحرك هذه الدول الثلاث باتجاه حرية أكبر. قد تتقل الصعوبات والعراقيل والمشاكل خطوها لكن اتجاه التغيير واضح.

«الديكتاتوريات ذات الأسلوب الفاشي»: هذه الأنظمة، خصوصاً الحكومات البعثية ذات الحزب الواحد في سوريا حافظ الأسد، وعراق صدام حسين، شُيّدت على منوال الفاشية الأوروبية. في مسائل المبدأ والممارسة والأسلوب تدين هذه الأنظمة بالكثير لمثال بينيتو موسوليني، وإلى درجة أقل أدولف هتلر.

«الأنظمة الإسلامية الراديكالية»: هناك اثنان من هذه الأنظمة حتى الآن إيران والسودان، قد تتبعها أُخريات، ربما أفغانستان والجزائر، على الرغم من أن الإمكانية الأخيرة تضعف أكثر مما تتقوى. لدى مصر حركة إسلامية راديكالية، لكن لدى الطبقة السياسية المصرية براعة معتبرة في الإبقاء على نفسها في السلطة. تمت أكثر من ذلك المبالغة في التهديد لسيادة الدولة الذي تفرضه الحركة الإسلامية الراديكالية. تعود الخميني أن يقول إنّه لا وجود للحدود في الإسلام، لكنّه نصّ في الدستور الإيراني على أن رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية يجب أن يكون إيراني المولد والأصل. بقي في ممارسة الخميني وخلفائه العنصر الإيراني طاغياً، هناك في موقع آخر عدم ميل مشابه ضمن الجماعات الإسلامية الأكثر تطرفاً لخلط الانسجام الوطني أو الإقليمي مع كُلٌّ أوسع.

«الجمهوريات الأسيوية الوسطى»: وهي مجموعة دول نهائية في هذا التصنيف، أجد من المنصف أن تُصنّف أكثر بالتاريخ والجغرافيا أكثر منها بنوع النظام وهي ست جمهوريات من الاتحاد السوفييتي سابقاً، مع ساكنة معظمها مسلمون، تُعرف أحياناً اليوم بـ «الستانات الخمس» إلى جانب أذربيجان. لن أُغامر بتصنيف الأنظمة في هذه الدول، لكن يبدو أنّهم يواجهون المشاكل نفسها لفصل أنفسهم عن سادتهم الإمبرياليين كالمصريين، والشمال إفريقيين والسوريين والعراقيين كل حسب سادتهم السابقين خلال هذا القرن (يقصد الكاتب القرن الماضي). تأتي بعد الاعتراف الرسمي بالاستقلال الآثار التي تخلف ما بعد الإمبريالية، مرحلة التدخل الخارجي والمعاهدات المجحفة والامتيازات والاتفاقيات المؤسسة وهلم جرا. الفرق الأكبر هذه المرة طبعاً هو أن الشعوب المستعمرة لا تتعامل مع لندن أو باريس، بل مع موسكو. وهذا قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

المسلمون خارج الشرق الأوسط

هناك مئات الملايين من المسلمين في جنوب آسيا وجنوب شرقها. لكن حدود المكان وجهلي النسبي بهذه الأقاليم قادني إلى عرض انطباع مقتضب وسطحي لما يحدث فيها. باكستان وماليزيا وإندونيسيا كلها تبدو كأنها تشبه مصر والمغرب أكثر من سوريا أو العراق، وذلك أمر مشجّع. أقول إن بلدان جنوب آسيا تشبه بلدان الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا وليس العكس لسبب هو أن هناك عدداً مساوياً للمسلمين في إندونيسيا، مثلاً كما في العالم العربي، لكن مسار التأثير يقوم من الأخير على السابق. لقد نَعِم قلب الأراضي الإسلامية التاريخي بنوع من التأثير في العالم الإسلامي قل نظيره في الأراضي المحيطة. قد يتغير هذا مع القدر العددي المهم الإسلام جنوب آسيا وجنوب شرقها والأهمية التي تتعاظم للمجتمعات الإسلامية في الغرب.

قد تهمنا أيضاً مجموعة صغيرة نسبياً من المسلمين الذين هاجروا إلى بلدان غير مسلمة في غرب أوروبا وشمال أمريكا. هذه المجموعات مهمة جداً، ليس بسبب ما يحدث في بلدان إقامتهم الحالية، كما هو الحال بسبب التأثير الذي لديهم في بلدانهم الأصلية. ككل الأقليات المسلمة، طبعاً، هم مجموعة صغيرة. تُعتبر أقلية المسلمين الهندية (ما يقارب 11% من مجموع السكان) إلى حد الآن أكبر تجمع للمسلمين في بلد غير مسلم. لدى بلدين آخرين فقط (إندونيسيا وبنغلادش) مسلمون أكثر يعيشون داخل حدودهم. هناك في الشرق الأوسط أقليّة مهمة من المسلمين في إسرائيل. بينما لدى إثيوبيا، بلد مسيحي تتبع كنيسته أصولها إلى أزمنة حواريي المسيح، أقلية مسلمة مهمة، وقد يكون في دول أخرى جنوب الصحراء أكثريات أو أقليات مسلمة مهمة.

هناك أيضاً أقليات مسلمة قديمة في أوروبا، في دول البلقان، وكذلك في الفيدرالية الروسية نفسها، والتي قد تصل إلى 15% من المسلمين.

على غرار مثال الخميني خلال السبعينيات من القرن العشرين في مجتمع المنفى الإيراني، تبحث بعض المجموعات الإسلامية التي تتحرك ضمن المجتمعات الإسلامية الجديدة في أوروبا وشمال أمريكا عن تدريب داعمين لصراعات ضد من يقبضون على السلطة في بلدانهم الأصلية. وتبقى الحركة الانفصالية من الأكراد الأتراك مثلاً نشطة جداً بين الساكنة الكردية في ألمانيا. وتجمع الحركة الأصولية الإسلامية في شمال إفريقيا المال وتشتري الأسلحة وتنظم نفسها في فرنسا، ومجموعات متعددة أخرى تستغل الولايات المتحدة بالطريقة نفسها.

تجدر الملاحظة إلى أن شريحة الأكثرية المسلمة من المهاجرين في غرب أوروبا وشمال أمريكا ليس لها اهتمام بالمتطرفين والحركات التورية على العكس من ذلك، يهتم هؤلاء المهاجرون بنسب تتعاظم بالمشاركة (أحياناً بوصفهم مواطنين) في المسارات الديمقراطية لمجتمعاتهم المتبناة، ويبقون على اتصال ببلدانهم الأصل. قد تكون النظرة التي يشكلونها نتيجة لتجربتهم الديمقراطية من ضمن العوامل الأكثر أهمية التي تحدد المستقبل السياسي للعالم الإسلامي.

الدين والدولة

هناك في الإسلام، كما ذكرنا سابقاً منذ البداية، عنصر تشابك داخلي، تقريباً تطابق للهوية بين الدين والسلطة، أو الدين والدولة لم يكن محمد رسولاً فقط، بل كان حاكماً أيضاً. في هذا الصدد يشبه الإسلام يهودية العهد القديم، ويبدو مختلفاً تماماً عن المسيحية. فالمسيحية على سبيل الإعادة بدأت واستمرت لقرون تحت اضطهاد رسمي، حتى بعد أن أصبحت ديانة الدولة الرسمية في روما تحت حكم الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع، وتم الإبقاء على الفصل بين الروحي والزمني. ميزت منذ ذلك الحين كل الدول المسيحية دون استثناء بين العرش والهيكل، بين الكنيسة والدولة. قد ترتبط كلتا القوتين ارتباطاً وثيقاً كما تحت القيصرية البابوية

للإمبراطور البيزنطي أو قد تنفصلان قد تعملان في تجانس وقد تتصارعان، قد تسود واحدة لزمن وقد تزيحها أخرى عن السيادة، لكنّ الازدواجية تبقى متجاوبة مع الفصل في روما المسيحية بين الإمبراطورية imperium (السلطة الإمبريالية) والمقدّس sacredotium (السلطة الكنسية).

ليس للإسلام مسار تنظيمي في شكله الكلاسيكي، ليس لديه إكليروس clergy ولا تراتبية هرمية دينية clerical hierarchy بالمعنى المسيحي للكلمة، ولم يكن لديه تنظيم كنسي ecclesiastical organization والجامع في الإسلام مبنى وليس مؤسسة بالمعنى الذي تكون عليه الكنيسة، كان هذا هو الحال وبقي كذلك حديثاً. يبدو أن الخُميني أقدم خلال حكمه على تأسيس نوع من «المسحنة» christianization للمؤسسات الإسلامية الإيرانية، واحتفظ لنفسه بمنصب البابا المعصوم، مع المطابق الوظيفي لتراتبية المطارنة (جمع مطران: وظيفة كنسية والأساقفة والكهنة كان كل هذا غريباً على التقليد الإسلامي، ولهذا شكل «ثورة إسلامية» بمعنى مختلف تماماً عن المعنى الذي تنقله الإحالات على إرت الخميني.

تعتبر الحضارة الإسلامية غنية بالأدب الديني والفلسفي والقانوني تقريباً عن كل أوجه الدولة وسلطتها ووظائفها. الجزء الذي لم يحظ باهتمام الدارسين هو الفرق بين السلطات الدينية والدنيوية. فمفردات «العلماني» و«العلمانية» في اللغات الإسلامية الحديثة هي إما كلمات مستعارة أو مصطلحات جديدة. ليس هناك حتى الآن مقابل لكلمة «layman» وكلمة «laity». وقد أدرك فقهاء وكتاب سياسيون مسلمون آخرون منذ وقت طويل فرقاً بين الدولة والدين بين شؤون هذا العالم وشؤون العالم الآخر. لكن هذا لا يُوافق الثنائية المعبر عنها في مصطلحات غربية زوجية كـ « الروحي» و«الزمني» و«العلماني» و«الكنسي». من الناحية النظرية لم تبرز هذه الثنائية ببساطة. لكنها برزت اليوم، وقد يكون المسلمون بعد مُجابهتهم لداء مسيحي في حاجة إلى التفكير في دواء مسيحي، أي فصل الدين عن الدولة.

أنا أعي جيداً بالطبع أن الإصلاح كان مرحلة في تطور المسيحية، والأنوار مرحلة في تاريخ أوروبا، ولا أقترح أن مستقبل الإسلام يمكن بطريقة ما تطعيمه بماضي الغرب. ليس هناك سبب، مهما كان، يستوجب توقع أن يتبع المسلمون الأنموذج ذاته بحذافيره، عبر الطريق نفسها، إن أخذوا التحدي على محمل الجد، سيُفرض عليهم التعامل معه بطرقهم الخاصة حتى الآن وللأسف هناك إشارات ضعيفة على أنهم سيأخذونه على محمل الجد، لكن من حقنا أن نأمل.

فرضت تركيا وحدها رسمياً فصل الدين عن الدولة ويعلن دستورها وقوانينها أنها جمهورية علمانية. على كل من ناحية ممارسات عديدة يبقى الإسلام عاملاً مهماً ويكبر في الدولة التركية وفي معنى الهوية لدى الأتراك.

إن التغيير التدريجي وغير المفروض قاعدةً أفضل من التغيير الفجائي أو المفروض. لا يمكن للديمقراطيات أن تولد من زبد البحر كأفروديت. إنّها تأتي عبر مراحل، ولهذا السبب، في أماكن كمصر والأردن، هناك تطور في اتجاه ديمقراطي يفتح آفاقاً أفضل للديمقراطية. ليس من المتوقع في العراق وسوريا أن تؤدي إزاحة

الديكتاتورين القائمين إلى تأسيس فوري لديمقراطية فاعلة. قد يُنتج التغيير القادم في هذه الأنظمة أنظمة أقل وحشية من الديكتاتوريات، وهو ما قد يتطور إلى أُتوقراطيات مصلحة بالأسلوب المصري أو الأردني. تلك لن تكون ديمقراطية، لكنها ستكون خطوة هائلة إلى الأمام على الرغم من ذلك.

إن الأماكن التي تقدّم آفاقاً أفضل للديمقراطية هي تلك التي يوجد فيها مسار تغيير تدريجي في اتجاه مؤسسات أكثر حرية. فعادة ما تتطور الديمقراطية من حركة تجاه تحرر أكبر. لم تأت الديمقراطيات الليبرالية الغربية مرة واحدة بكل تأكيد. قد يفكّر أحدنا في تاريخ العبودية في الولايات المتحدة، وحرمان النساء من حقوقهن في معظم العالم الغربي، ليرى أنه حتى في وجود الشروط المشجعة، يأخذ التطور الديمقراطي وقتاً وجهداً لا يمكن إحرازه بسهولة.

حرمت في وقت ما، القوى الإمبريالية معظم العالم الإسلامي من السيادة على أرضه. كان المطلب الأساسي إذ ذاك هو الاستقلال، واعتبر الحكم الخارجي على أنه طغيان يجب إنهاؤه بكل الطرائق الممكنة. لكن الطغيان يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. العدالة هي نقيض الطغيان في النظام الإسلامي التقليدي بينما نقيض الطغيان هو الحرية في الفكر السياسي الغربي. تكتشف اليوم معظم الدول الإسلامية ذلك، وبينما تحصل هذه الدول على استقلالها فإنّها لا تنعم لا بالعدالة ولا بالحرية هناك بعض، وقريباً سيكون هناك عدد أكبر، ممن يرون أنّ الديمقراطية هي الطريق الأكثر أماناً لتحقيقهما.

إن الأماكن التي تقدّم آفاقاً أفضل للديمقراطية هي تلك التي يوجد فيها مسار تغيير تدريجي في اتجاه مؤسسات أكثر حرية. فعادة ما تتطور الديمقراطية من حركة تجاه تحرر أكبر. لم تأت الديمقراطيات الليبرالية الغربية مرة واحدة بكل تأكيد. قد يفكّر أحدنا في تاريخ العبودية في الولايات المتحدة، وحرمان النساء من حقوقهن في معظم العالم الغربي، ليرى أنه حتى في وجود الشروط المشجعة، يأخذ التطور الديمقراطي وقتاً وجهداً لا يمكن إحرازه بسهولة.

حرمت في وقت ما، القوى الإمبريالية معظم العالم الإسلامي من السيادة على أرضه. كان المطلب الأساسي إذ ذاك هو الاستقلال، واعتبر الحكم الخارجي على أنه طغيان يجب إنهاؤه بكل الطرائق الممكنة. لكن الطغيان يعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. العدالة هي نقيض الطغيان في النظام الإسلامي التقليدي بينما نقيض الطغيان هو الحرية في الفكر السياسي الغربي. تكتشف اليوم معظم الدول الإسلامية ذلك، وبينما تحصل هذه الدول على استقلالها فإنّها لا تنعم لا بالعدالة ولا بالحرية هناك بعض، وقريباً سيكون هناك عدد أكبر، ممن يرون أنّ الديمقراطية هي الطريق الأكثر أماناً لتحقيقهما.

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com